



عانت الأمة في هذا العصر من الفوضى الفقهية وتسور كل من هب ودب للتصدر للإفتاء في العظام. كما تشهد الساحة الشامية إضافة لكل الأزمات فوضى فقهية عارمة وصلت إلى درجة تضارب الأحكام في مسائل منها ما هو من الواضحات ومنها ما هو من التوازل.

في هذا البحث المتواضع نحاول أن نقف على أهم الأسباب التي أودت إلى حالة العبث في الإفتاء وإخراج الفتاوي. مفتو الأحزاب جعلوا من الفتوى سلماً يتشارشون عليه؛ أيهم يسبق للتصدر والتسور، ولم يعلموا أنهم يخوضون في دماء وأعراض وأموال سيحاسبون عليها.

وعليه لا تقبل فتاوى المنظرين المتحزبين ضد خصومهم من الجماعات الإسلامية كما كان علماء السلف يسقطون طعن الأقران بعضهم ببعض.

وقد كان السلف رضي الله عنهم يتدافعون الفتوى. عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: "أدركتُ عشرين ومائة من الأنصار يُسأل أحدهم عن المسألة فيردّها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول".

وفي رواية: "ما منهم من يحدث بحدث، إلا وَدَّ أن أخاه كفاه إِيَاه، ولا يستفتى عن شيء إلا وَدَّ أن أخاه كفاه الفتيا".
وهنا نذكر بعض أسباب الفوضى الفقهية التي تعصف في الساحة الشامية:

1- من أسباب اضطراب الفتوى لدى البعض:

سوء التقدير في إنابة التكليف بالاستطاعة ويفسر ذلك بالحكم على العاجز بالقدرة فيكلف ما لا يستطيع فيقع في العنت والحرج وبما يفضي إلى التهلكة

أو يحكم على القادر بالعجز فيفي إلى التحلل من التكليف والتمييع للأحكام.

2- من أسباب اضطراب الفتوى لدى البعض:

الخلل في تقدير الضرورة عند إباحة المحرم إما تقديرًا زائدًا يفضي إلى الإفراط والدخول في الشبهة والحرام أو تقدير قاصر يفضي إلى التفريط ووقوع الحرج، كالذين أفتوا الجريح بالغسل لما أصابته الجنابة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلواه قتلاهم الله.

3- غياب التصور الصحيح والتام للواقع الذي يفتني به:

بسبب تكوين التصور من رؤية جماعة ترى الأمور من منظار الحزبية وتحاول أن ترسم واقعًا يتناسب مع احتياجاته الحزبية.

ولما كان الحكم على الشيء فرع عن تصوره سيدخل الخلل على الحكم بسبب عدم التصور الصحيح أو المنقوص من خلال تضخيم الواقع أو التهويل منه فيأتي الحكم مضطربًا.

4- من أسباب اضطراب الفتوى لدى البعض:

تقيد المصلحة حيث تكون المصلحة مرسلة لم يقيدها الشارع ، وإرسال المصلحة حيث تكون المصلحة مقيدة من الشارع وهذا كثير في باب السياسة الشرعي، كمن يجعل تسمية الإمام ب الخليفة المسلمين مسألة توقيفية، أو التحجير في كثير من الأحكام التي هي محل نظر وتقدير للمصالح.

5- من أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

إعطاء الحكم في المسألة دون النظر إلى الذرائع التي تفتحها، مما يجلب من المفاسد أكثر مما يرجى من المصالح فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذيفة أن يؤذى الكفار المحاربين يوم الخندق وقال له (لا تذعرهم علينا)

6- من أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

إعطاء الحكم في المسألة دون النظر إلى الأولويات، و هل هذا التكليف هو الأولى أم يقدم عليه غيره عند التزاحم وعدم إمكان فعل الاثنين معاً كترتيب الأولوية بين الحج وجihad الدفع.

7- من أسباب الاضطراب في الفتوى عند البعض:

النظر في المسألة وإعطاء الحكم دون النظر في المال وتقدير العواقب التي تدرك بالاقتران والاطراد فقد يصح الحكم من حيث الاستنباط والاستدلال ولكنه يفضي إلى مفاسد أكثر من المصالح المرجوة في ما يؤول إليه

8- من أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

تحقيق مناط العلة في الفرع (حكم غير منصوص عليه) قبل تنقيح مناط العلة في الأصل (الحكم المنصوص عليه) فيجعل من الحكم الشرعي دائراً مع علة غير مؤثرة فيضطرب القياس.

من أراد أن يفتني في مسألة عليه تنقيح المناط باستبعاد العلل التي لا تصلح لربط الحكم بها وتخرج العلة التي يناظر بها الحكم من الأصل ومن ثم تحقيق المناط في الفرع.

9- من أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

تغليب النظر في المقاصد على النظر في ظواهر الفروع أو تغليب النظر في ظواهر الفروع على النظر في المقاصد فلا نضييع المقاصد بالإغراء في ظواهر النصوص ولا نضييع الفروع بالإغراء في المقاصد

10- ومن أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

تعليق الحكم التعبدى أو توقيف الحكم المعلل ، الأمر الذى يفضي بالمفتى إلى الابتداع،

لذلك يجب على المفتى إذا عرضت عليه المسألة أن ينظر هل هي من التعبديات فلا يقاس عليها غيرها ولا تعلل
أم أنها حكم معمل يدور مع علته ويقاس عليه فرع إذا اشترك معه بالعلة.

11- ومن أسباب اضطراب الفتوى عند البعض:

العدول عن العلة الظاهرة المنضبطة المؤثرة في الحكم إلى علة خفية غير منضبطة لا تؤثر في الحكم.

تعرف العلة بأنها الوصف الظاهر المنضبطة المؤثر في الحكم لا بذاته بل يجعل الشارع، فربط الحكم بالعلل يؤدي إلى ضبط الأحكام واستقرار أوامر التشريع ووضوحاها. لذلك لم يربط الشارع قصر الصلاة بالمشقة لأنها علة خفية غير منضبطة وربطها بالسفر لأنها علة ظاهرة ومنضبطة قبلة لقياس.

لذلك عندما نحيط الحكم بالعلة الخفية غير المؤثرة ونترك العلة الظاهرة المؤثرة يقع الخلل في قاعدة الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.

عندما نبحث عن علة قتال داعش لا نتوقف عند ظاهر اعتدائهم على الأموال والدماء بل يجب أن نبحث عن دافعهم لذلك؛ وهو ظاهر غير خفي تكفير المسلمين بغير حق يرفع العصمة ويستبيح الدم والمال والعرض وهذه تجعلنا نعدل عن وصفهم بالبيعة إلى وصف أدق وهو الخارجية والمرور وهذا يترتب عليه تحديد نوع القتال الذي نقاتلهم به هل هو قتال خوارج للاستئصال أم أنه قتال رد صائل لرد عاديتهم فحسب.

ألم يعلم الذين يصدرون الفتاوى ويتطفرون بكلاب أهل النار أنهم ما صالحوا علينا إلا بعد أن كفروا المجاهدين واستباحوا الدماء وهذا فعل الخوارج؟!.

لكل قتال غاية ينتهي إليها في جهاد الدفع رد على المعتمدي، وفي جهاد الطلب حتى يكون الدين كله لله .
ولكن في قتال الخوارج حتى الإبادة والاستئصال.

المصادر: